



الباب الثانى

خطط وقواعد اللعب فى البحر الأحمر



اللعب في البحر الأحمر

ماذا يجري في سواحل السودان وإريتريا على ضوء صراع النفوذ العسكري الإسرائيلي الإيراني، فلم يجف مداد الحبر الذي تناقل رسو سفن حربية إيرانية للمرة الثانية في ميناء بورسودان السوداني، حتى تناقلت وسائل الاعلام الأجنبية موافقة الخرطوم على إنشاء قاعدة عسكرية إيرانية في شرق السودان وكشفت صحيفة معاريف الصهيونية نقلاً عن وكالة ستراتفور النقاب عن معلومة مفادها أن إسرائيل تمتلك قواعد عسكرية في إريتريا، تضم وحدات بحرية تعمل على رصد تحركات سفن إيران في البحر الأحمر وهي في طريقها للسودان فضلاً عن وحدات تصنت في أماكن مختلفة بتلك الدولة الأفريقية.

وبصرف النظر عن صحة هذه المعلومات المتعلقة بإنشاء قاعدتين لإيران وإسرائيل في السودان وإريتريا على التوالي فإن ما يحدث حالياً بالمنطقة هو صراع نفوذ واضح، فإيران استخدمت زيارة الموانئ السودانية لمرتين كنوع من استعراض العضلات في المنطقة من أجل أن تبرهن للجميع على أنها موجودة وانها غير مكترثة بالاتهامات التي تثار ضدها بخصوص استخدام السودان كمعبر لتوفير السلاح لحركة حماس بقطاع غزة ولحزب الله بלבnan بينما إسرائيل التي لا تخفي خشيتها من الخطر الإيراني أرادت بإعلان وجودها العسكري في إريتريا ارسال

رسالة واضحة للسودان وإيران أن المنطقة تحت أعين مخابراتها وأنها لن تسمح بوجود عسكري إيراني في السودان خاصة في منطقة البحر الأحمر التي تعتبره إسرائيل محيطها الأمني.

هذا الصراع الشيعي الصهيوني حول منطقة البحر الأحمر ليس المقصود منه منع تهريب السلاح من السودان إلى قطاع غزة ولبنان إنما هو صراع نفوذ للسيطرة على المنطقة جاء في إطار التحولات الجديدة لمسار الصراع الإسرائيلي العربي والإيراني على المنطقة وبعض سواحل أفريقيا بدأت ملامحه بعد ثورات الربيع العربية التي قادت إلى تحولات كبيرة في العديد من الدول العربية ومواقف هذه الدول من إيران أو الكيان الصهيوني فالصراع في المنطقة تحول من صراع بين العرب وإسرائيل كما هو معروف تاريخياً إلى صراع بين بعض العرب خاصة في الخليج وإيران التي يحاول المجتمع الدولي بقيادة الدول الغربية لجمها ومنعها من امتلاك سلاح نووي، وبالتالي فإن إيران التي وجدت نفسها محاصرة بمواقف عربية رافضة للتعامل معها بسبب موقفها من بعض القضايا العربية خاصة الخليجية وجدت نفسها في مأزق وبدأت تبحث عن منافذ خارجية قريبة من المنطقة والسودان يمثل أهم هذه المنافذ لعدة أسباب منها سيطرته على سواحل طويلة للبحر الأحمر وقربه من مناطق نزاع ساخنة في منطقة العالم العربي ووجود حكومة لها علاقات وثيقة معها بينما إسرائيل التي أعلنت عن انشاء قاعدة

عسكرية لها في إريتريا ظلت تراقب الأوضاع في المنطقة وتطورات العلاقات السودانية الإيرانية من منظور أمني وعسكري وإعلانها إنشاء قاعدة عسكرية في إريتريا تحصيل حاصل لأن العلاقات قوية والتعاون بينهما لم ينكره أي طرف وبالتالي فإعلان إنشاء القاعدة مجرد رسالة للاعبين الأساسيين في المنطقة أنها موجودة وأن مناطق جنوب البحر الأحمر تحت نفوذها وأن الوجود الإيراني بالمنطقة تحت أعينها.

لقد ظل الكيان الصهيوني يضع المنطقة بأكملها وليس منطقة البحر الأحمر وحدها تحت مراقبتها، فلديها وجود في كينيا من خلال وجودها المكثف في ممباسا ولديها عيون تراقب سواحل المحيط الهندي ووضعت استراتيجية تقوم بمواجهة كل ما يؤثر في أمنها القومي الذي بحسب رؤية مسؤولين إسرائيليين لا ينتهي عند حدود الكيان الصهيوني إنما يمتد إلى حيث يوجد ما يهدد أمنها في أية بقعة في العالم ومنطقة البحر الأحمر تعد خطأ أحمر خاصة بعد إعلان الوجود العسكري الإيراني الذي بدأ بزيارات وحدات عسكرية علناً للموانئ السودانية وما ارتبط بها من اتهامات من قبل بتهريب السلاح الإيراني عبر السودان.

فالوجود الإسرائيلي في المنطقة مرتبط بشكل كبير بالوجود الإيراني والعلاقات العسكرية السودانية الإيرانية، لأن إسرائيل تعتبر هذه العلاقات مهدداً لأمنها لذا أغارت على مصنع اليرموك مؤخراً مثلما أغارت على

أهداف أخرى في بورسودان أكثر من مرة وربطت جميع هذه الأحداث بأمنها الوطني ودور إيران في ذلك عبر تهريب السلاح من السودان بإقامة قاعدة عسكرية إيرانية في السودان ان صح ذلك ستدخل السودان ليس في صراع مع إيران فقط إنما مع دول عربية خاصة دول الخليج، فالوجود العسكري الإيراني في أي دولة عربية غير مقبول ولا يجب السماح به وإيران تحاول من خلال علاقاتها مع الخرطوم توريط السودان في صراع إقليمي غير محسوب العواقب، فمن جانبها ليس لديها ما تخسره لأن جميع الدول العربية عدا التي تدور في فلكها تنظر إليها بتوجس فوجدت ضالتها في الحكومة السودانية التي تعاني عزلة دولية مثلها لكن مشكلة السودان أنه دولة عربية وينبغي أن تدرس عواقب إقامة علاقات عسكرية مع إيران جيداً.

فدول الخليج لها مواقف واضحة من الوجود العسكري الإيراني في منطقة البحر الأحمر، لأن هذا الوجود ليس المعني به إسرائيل إنما المعني به الدول العربية خاصة الخليجية للالتفاف عليها من الغرب، فهي إذا أرادت إسرائيل فالوصول إليها واضح يجب أن يتم ليس عبر البحر الأحمر إنما عبر الشام فلا إيران وجود في لبنان وسوريا ولها علاقات مع حماس وتريد فقط جر السودان إلى حلفها لكن هذا الواقع أدخل السودان في صراع مع إسرائيل وأصبحت أراضي السودان أهدافاً عسكرية سهلة فضربتها إسرائيل بينما إيران تواصل استعراض عضلاتها لكن إسرائيل

فاجأتها بإريتريا التي لها علاقات قوية مع إيران فالصراع في المنطقة إيراني إسرائيلي من أجل الفوز بنفوذ على سواحل البحر الأحمر بإيران عينا على الخليج والعرب قبل إسرائيل التي تدرك ذلك لكنها تواجهها عبر السودان بضرب أهداف محددة بحجة علاقاتها مع إيران لكن من يفتح الخرطوم بأن العلاقات العسكرية مع إيران خط أحمر ليس من وجهة نظر إسرائيل فقط إنما من الأشقاء العرب.

وفي خضم النزاع النووي إسرائيلي وإيران تتصارعان بشأن مشروع نفطي قديم ففي الوقت الذي تندد فيه إسرائيل علناً بإيران وبرنامجهما النووي يتصارع البلدان في هدوء في نزاع مستمر منذ عقود بشأن شركة سرية لخطوط أنابيب النفط وقد تبلغ قيمة التعويضات فيه مليارات الدولارات لطهران وفي محكمة سويسرية يتصارع محامون عن الجانبين في قضية تحكيم بخصوص شركة خط أنابيب إيلات-عسقلان وهي مشروع مشترك تأسس عام ١٩٦٨ عندما كانت العلاقات ودية بين البلدين لنقل نفط إيران إلى البحر المتوسط وعلى مدى عقد من الزمن نقل خط النفط من البحر الأحمر للتصدير إلى أوروبا لكن منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ التي أتت برجال الدين إلى السلطة تطالب إيران بنصيبها من الأرباح والأصول التي بقيت في إسرائيل ومنذ انهيار المشاركة نمت الشركة وتحولت إلى مجمع لأصول في الطاقة يتعامل حالياً في الغالب مع النفط القادم من بلدان الاتحاد السوفيتي سابقاً ولا

يعلم أحد كم حققت من أرباح أو كم تبلغ قيمتها فيما يرجع إلى حد بعيد إلى أنها محمية بطريقة تشبه ما تتمتع به أجهزة المخابرات الإسرائيلية من حماية عن طريق أوامر بمنع النشر تقيد تغطية أنشطة الشركة لكن طهران نحت جانباً رفضها منذ عقود الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود عازمة على استعادة نصيبها من شركة خط أنابيب إيلات-عسقلان وتتابع قضية تحكيم معقدة منذ عام ١٩٩٤ في فرنسا أولاً ثم سويسرا حالياً وفي ذلك الوقت أصبحت الشركة أكبر موزع للوقود في إسرائيل وتطمح للتحول إلى مركز رئيسي لتجارة الطاقة في البحر المتوسط وتواصل إسرائيل سيطرتها المحكمة على الشركة لدرجة أن المقالات التي تكتب بشأنها بما في ذلك هذه القصة تمر عبر الرقيب العسكري.

وترجع جذور تلك الشركة إلى حرب ١٩٦٧ عندما أغلقت مصر قناة السويس وهو ما جعل من المستحيل على إيران تصدير نفطها بالناقلات إلى أوروبا وبموجب اتفاق إنشاء الشركة تقوم الناقلات الإيرانية بتفريغ حمولاتها في ميناء إيلات المطل على البحر الأحمر ثم ينقل النفط مسافة ٢٥٤ كيلومتراً إلى الشمال الغربي إلى عسقلان وأسس البلدان شركة واجهة في هاليفاكس في كندا تحت اسم إيه بي سي هولدنجز المساهم الرئيسي في شركة خط أنابيب إيلات-عسقلان وبحلول ديسمبر عام ١٩٦٩ كان خط الأنابيب جاهزاً لنقل ٦٠ مليون طن من الخام سنوياً رغم أنه لم يصل إلى هذا المستوى قط.

وبعد عشر سنوات أطيح بشاه إيران وتحول الشركاء إلى أعداء بين عشية وضحاها وتظهر وثائق إحدى القضايا في سويسرا أن شركة النفط الإيرانية الوطنية تطالب إسرائيل بدفع ٨٠٠ مليون دولار وفي عام ٢٠١٣ بعد ١٩ عاما من التحكيم توصلت المحكمة السويسرية إلى حكم جزئي يلزم إسرائيل بدفع التكاليف القانونية للقضية التي تصل إلى ٤٥٠ ألف فرنك سويسري ٤٦٨٧٠٠ دولار ولم يتضح ما إذا كانت إسرائيل قد دفعت تلك الأموال وقال يوعاف هاريس المحامي الإسرائيلي المتخصص في الشؤون البحرية وقضايا التحكيم لدى شركة المحاماة دورون تيكوتسكي سيدربوم الذي يكتب في نشرة أربيتريشن ووتش القضايا الأساسية لم تحل بعد نظراً لأن التحكيم التجاري محاط بالسرية وعلينا الانتظار إلى أن تقبل محكمة أخرى هذه القضية كي نحصل على مزيد من المعلومات لكن النزاع قد يتضمن مبالغ مالية أكبر كثيراً من ذلك.

أهمية المنطقة للصهيونية:

وتظهر أهمية هذه المنطقة في نظر الصهاينة إلى جانب أعمالهم التنفيذية فيها من خلال تصريحاتهم، فهذا بن جوريون رئيس وزراءهم السابق، يقول: إنني أحلم بأساطيل داود تمخر عباب البحر الأحمر، ويقول: إننا محاصرون برياً، والبحر هو طريقنا الرئيس للمرور الحر إلى يهود العالم وللاتصال بالعالم وحالياً أصبح لإسرائيل تغلغل ونفوذ في

القرن الأفريقي، ومن ثم البحر الأحمر، فهي موجودة في الصومال وإريتريا وجنوب السودان، وأكد وزير خارجية السودان في سبتمبر ٢٠٠٢م وجود علاقة ودعم إسرائيلي لحركة التمرد في الجنوب السوداني، وقال لجريدة لشرق الأوسط: إن الدبابات التابعة لحركة التمرد يقوم بإصلاحها خبراء إسرائيليون، وأن سفارة الكيان الإسرائيلي في كينيا هي حلقة الوصل وبعد حرب ١٩٧٣م وجراء إغلاق باب المندب في وجه إسرائيل أصبح المرور الإسرائيلي في هذه المياه مسألة حياة أو موت بالنسبة لها؛ لحماية شريان التجارة بينها وبين الدول الأفرو آسيوية، ولحماية خط النفط القادم من إيران التي كانت تزودها بمعظم احتياجاتها النفطية قبل ١٩٧٩م، واستطاعت إسرائيل استثمار علاقتها مع أثيوبيا والحصول على جزيرة دهلك في البحر الأحمر سنة ١٩٧٥م؛ لتقيم عليها أول قاعدة عسكرية، وتلا ذلك استئجار جزيرتي حالب وفاطمة في الجنوب الغربي للبحر الأحمر، ثم جزيرتي سنشيان ودميرا والأخيرة هي أقرب الجزر الأرترية التي توجد فيها القوات الإسرائيلية إلى باب المندب، وأكدت مصادر دبلوماسية غربية في أسمرأ وأديس أبابا وجود طائرات إسرائيلية مجهزة بمعدات تجسس متطورة في دهلك كما أكدت صحيفة عال همشمار الصهيونية وجود ٦٠ مستشاراً عسكرياً إسرائيلياً في إريتريا وأثيوبيا يربط معظمهم في ميناء مصوع، ويقوم زورقان من طراز وفورا وبشكل دوري بأعمال التفقد الدورية والتفتيش

اليومي في جزر حنيش اليمنية وهذا الحضور العسكري الصهيوني في جنوب البحر الأحمر يحقق لهم الأغراض الآتية:

-احتلال أي جزر في مدخل البحر الأحمر الجنوبي لتسهيل التحرك العسكري وتأمين التحرك التجاري.

-يضمن قدرتهم على إغلاق باب المندب في وجه العرب في الوقت المناسب.

-الإشراف على حركة الملاحة ومراقبتها من جنوب البحر الأحمر وحتى إيلات.

-إنشاء قواعد بحرية استخبارية في جنوب البحر الأحمر.

اتفاق فلسطيني إسرائيلي أردني لربط البحر الأحمر بالبحر الميت

هناك حسبما أعلنت مصادر إعلامية صهيونية أن اتفاقاً جري توقيعه في واشنطن بين كل من الجانب الإسرائيلي والأردن والسلطة الفلسطينية بشأن ربط ومد خط أنابيب بين البحر الأحمر والبحر الميت في مقر البنك الدولي بواشنطن وسيشمل مد خط أنابيب لنقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت في إطار مشروع يرمي لإنقاذ الأخير من الجفاف.

ووصف الصهاينة الاتفاق بالتاريخي، لأنه حقق حلمًا طال انتظاره، إلى جانب ترسيخ التعاون الاستراتيجي ذي الأبعاد السياسية مع الأردن والسلطة الفلسطينية، ومن المتوقع أن تستغرق إقامة هذا المشروع خمس سنوات بتكلفة تتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ مليون دولار وبينت الإذاعة أن الأنابيب التي يبلغ طولها نحو ١٨٠ كيلو مترًا ستنقل نحو ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويًا من البحر الأحمر إلى البحر الميت، مستفيدًا من ٤٠٠ متر الفرق في منسوب المياه بين البحار، وهو مشروع حذر منه خبراء تحسبًا لتداعيات غير متوقعة على البيئة وتركيبه مياه البحر الميت.

احتلال أم الرشراش: سنة ١٩٤٩م أصدر بن جوريون توجيهاته بالاستيلاء على مرفأ أم الرشراش على البحر الأحمر؛ معللاً ذلك بأهمية المرفأ لتحقيق مستقبل علاقات اقتصادية مع دول أفريقيا وآسيا، وبالفعل احتلت قوة عسكرية قادها إسحاق رابين قرية أم الرشراش على خليج العقبة نواة ميناء إيلات حالياً، بعد توقيع اتفاقية رودس للهدنة، واستمر نشاط الكيان الصهيوني في أفريقيا منذ الخمسينيات من القرن الماضي حتى تمكن من إيجاد مواقع تأثير فيها وبعد استقلال إريتريا نجحت الصهيونية في تحويل اتجاهها لما يخدم مصالحها ويقوي نفوذها وأمنها في البحر الأحمر، حيث تم التطبيع الرسمي للعلاقات بين إسرائيل والحكومة الإريترية المؤقتة بقيادة أسياس أفورقي سنة ١٩٩١م، واتفقا

على إقامة علاقات تعاون بين تل أبيب وأسمرا في جميع المجالات بشرط أن تبقى سرية، حتى تضمن إريتريا استمرار مساعدة الدول العربية في سعيها للحصول على التحرر والانفصال عن أثيوبيا واستقلت إريتريا بشكل رسمي سنة ١٩٩٣م، وبعد اعتراف إسرائيل بدولة إريتريا خرجت العلاقة عن دائرة السرية، وكان هذا الاعتراف الصهيوني مقابل السماح لها ببناء قواعد في إريتريا، وضمان عدم انضمام إريتريا لجامعة الدول العربية، وإبعاد الدولة الإريتيرية عن الهوية العربية والإسلامية، وفي حوار أجرته قناة الجزيرة مع أساسي أفورقي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٤م هون من قيمة هذه العلاقة، وعدها علاقة دبلوماسية عادية، نافياً وجود أي علاقة سرية أو أي علاقة تهدد أمن المنطقة لكن الملاحظ من سلوك إريتريا تجاه جيرانها يجعلنا نتساءل حول وضعها ومشاغبتها لجيرانها السودان، واليمن، وأثيوبيا، وجيبوتي مع أنها قريبة عهد بالتحرر، ووضعها العسكري ضعيف، واقتصادها منهار، وسياستها غير مقبولة دولياً، ومع ذلك تصارع أربع دول في وقت واحد، فأنى لها ذلك، وهي في هذا الوضع إلا أن يكون وراءها سند ودعم كبير يجعلها في مستوى هذه الثقة بالنفس، وهي تواجه كل هذه الدول، مما يجعل إسرائيل ومن وراءها في رأس قائمة الداعمين لها لما يتعلق بذلك من مصالح تستفيد منها إسرائيل ومن حالفها، خصوصاً أمريكا.

خطة لمد خط حديدي بين البحر الأحمر والمتوسط : أعلنت إسرائيل أنها تخطط لإقامة خط حديدي يربط بين البحرين الأحمر والمتوسط يمكن أن ينقل ما يفيض عن قدرة قناة السويس على الطريق بين آسيا وأوروبا وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن فكرة تفريغ حمولات السفن في ميناء ونقلها بالسكك الحديدية لتحملها سفن أخرى من ميناء آخر لاقت اهتماماً كبيراً بين مصدرين كبار في الهند والصين ولم ينل المشروع الموافقة النهائية بعد وما زال يفتقر إلى التمويل ولم تعلن إسرائيل حجم الحمولات التي تتوقع أن ينقلها الخط المكهرب المقترح بطول ٣٥٠ كيلومتراً من إيلات على البحر الأحمر إلى أسدود على البحر المتوسط على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوب تل أبيب وقال نتنياهو في تصريحات علنية في افتتاح مناقشة مجلس الوزراء للمشروع لهذا الخط أهمية استراتيجية على المستويين الوطني والدولي ورفض المسؤولون الإسرائيليون أي آراء ترى أن خطة إقامة الخط الحديدي تأتي رداً على الاضطرابات السياسية في مصر وصعود الأحزاب الإسلامية برغم أن إسرائيل تعد في هدوء لاحتمال إضعاف معاهدة السلام مع مصر ويدعون حسبما أعلنت رويترز أن خط السكك الحديدية ضمان استمرار حركة التجارة في حالة عجز قناة السويس عن النهوض بعبء تزايد حركة التجارة البحرية وبعد مرور عام على الاطاحة بمبارك يشعر الإسرائيليون بالقلق بشأن ما شهدته مصر من صعود للسياسيين

الإسلاميين الذين يدعمون الفلسطينيين بقوة ويشعرون بالاستياء من العلاقات مع إسرائيل وسعت الدولتان في العلن إلى التهوين من شأن أي تهديد لمعاهدة السلام الموقعة بينهما عام ١٩٧٩ وواصلت السفن الإسرائيلية بما في ذلك سفن البحرية عبور قناة السويس وقال عوديد عيران وهو دبلوماسي متقاعد يعمل في جامعة تل أبيب أن المتعاملين في مجال التجارة العالمية يبحثون بشكل متزايد عن بدائل برية لخطوط الملاحة البحرية وقال عيران عبور قناة السويس يكلف الكثير من المال بسبب التأخير لطول الوقت المستهلك في حصول السفن على تصريح دخول القناة وعبورها وتوقعت وسائل إعلام صهيونية أن تبلغ تكلفة الخط نحو ملياري دولار وأن يستغرق بناؤه خمس سنوات وتعتمد إسرائيل بشدة على الواردات خصوصاً في مجال الطاقة ومن ثم يساورها القلق من أي تهديد محتمل للإمدادات وشكك عيران في أن تهدد مصر الملاحة الإسرائيلية ثانية كما فعلت حين أغلقت مضائق تيران عام ١٩٦٧ وقال أنه يثق في تأكيد حكومة نتنياهو أن الخط سيكون تجارياً أكثر منه أمنياً وربط بين المشروع وجهود أوسع لاستغلال المناطق الصحراوية الجنوبية في إسرائيل بما في ذلك خط أنابيب بين إيلات وأسدود يتوقع أن يضخ الغاز الطبيعي من منصات في البحر المتوسط لتصديره عبر البحر الأحمر.

سور أمني إسرائيلي في البحر الأحمر: ذكرت صحيفة ידיעות أحرونوت الإسرائيلية، أنه بسبب الأوضاع الأمنية المتفاقمة والاضطرابات الحالية في مصر وشبه جزيرة سيناء على الحدود مع إسرائيل، قررت الجهات الأمنية إقامة سياج أمني داخل البحر، بطول مئات الأمتار، على طول الحدود البحرية القريبة من مصر، بين مدينتي إيلات وطابا المصرية في البحر الأحمر وسيتم العمل فيه بالتنسيق الكامل مع الجانب المصري والمنطقة التي سيقام فيها السياج الأمني حساسة جداً من الناحية الأمنية؛ إذ يمكن اختراقها بسهولة ونقلت ידיעות أحرونوت عن جهات أمنية قولها إن السفن الحربية الإسرائيلية مدعومة بقوات من حرس الحدود تقوم في هذه المرحلة بالإشراف على المنطقة عبر قاعدة عسكرية ونقاط مراقبة لتأمينها ومنع شن أي هجوم بحري على أهداف إسرائيلية أو القيام بعمليات تهريب من الجانب المصري وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل تقوم حالياً ببناء سور بري مع مصر على طول الحدود الجنوبية وتم الانتهاء من بعض أجزاء الجدار البري بطول ١٥ كيلومتراً من المنحدرات والجبال في منطقة إيلات، الواقعة على رأس خليج العقبة بين مدينتي طابا المصرية والعقبة الأردنية حيث تعتبر إسرائيل حدودها مع مصر غير آمنة وتنتشر وحدات معززة من قواتها على طول الحدود الجنوبية لتقديرات أمنية لديها تفيد أن جماعات تخطط لعمليات ضد أهداف إسرائيلية، بحسب وسائل إعلام إسرائيلية.